إعراب حديث: سبحان الله

[اعتراضات محمّد بن عبد المنعم الجَوْجَريّ (889هـ) على الجلال السّيوطيّ (911هـ) في رسالته: رفع السِّنَة في نصْب الزِّنَةِ]

دراسة وتحقيق

Hadith parsing: Glory be to God

[Objections of Muhammad bin Abd al-Moneim al-Jawjari (889 AH) to Jalal Al Suyuti (911 AH]

Study and investigation

د.مجيد محمّد محمّد حبريشة

Dr. Majeed Muhammad Muhammad Habrisha

جامعة بنغازي/ كلية الآداب

University of Benghazi \Faculty of Arts

E-mail: mged19821982@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الجوجريّ، السّيوطي، إعراب، اعتراض، النّصب.

Keywords: Al-Jujri, Al-Suyuti, parsing, objection, accusative.

الملخص

عُرِض على الإمام السّيوطي سؤالٌ عن سبب نصْب الألفاظ الواردة في الحديث النّبويّ: (سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ)، فذكر أنّها منْصوبةٌ على الظّرفيّة، فاعترضه معترضٌ على هذا الوجهِ، فألّف رسالةً أسماها: (رَفْعَ السِّنَةِ فِي نَصْبِ الزِّنَةِ)، بيّن فيها ما قيل في نصبها، ثم رجّح ما ذهب إليه، وهذا المعترض لم يصرّحِ السّيوطيُّ باسمه، وبعد البحث ظهر أنّه الإمامُ الجوجريّ، وأنّه صاحبُ هذه الرّسالةِ المحقّقةِ في هذه الورقة، فقد اعترض فيها على السّيوطيّ، وأبطل ما ذهب إليه، وكانت هذه الرّسالة مجهولةَ المؤلف، وبتوفيق الله وصلتُ إلى صاحبِها، وحقّقتها وعلّقْت عليها بما يخدم متْنَها.

Abstract

Imam Al-Suyuti was asked about the reason for the accusative case of the words mentioned in the Prophet's hadith: (Glory be to God, the number of His creation, Glory be to God, the satisfaction of Himself, Glory be to God, the weight of His Throne, Glory be to God, the ink of His words), so he mentioned that they are in the accusative case. circumstantial, so someone objected to him in this regard, so he wrote a letter called: (Rafie al Sunnah fi Nasb al Zinah), he explained what was said in the accusative case, then he preferred what he said, and this objector was not mentioned by Al-Suyuti by name, after searching that appeared that he is the Jujuri imam, and that he is the author of this thesis investigated in this paper, in which he objected to Al-Suyuti, He invalidated what he argued, and this letter was an unknown author, and with God's grace, I reached its author, then verified it and commented on it in a way that would serve its text.

مقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصّـلاةُ والسّـلام الأتمانِ الأكملانِ على معلّمِ البشـريّةِ الخيرَ، سيّدنا محمّدٍ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه وسلّم، وبعدُ:

فقد نشـطتْ حركةُ التّأليفِ في العلوم العربيّة والإسـلاميّة في القرن التّاسـعِ، وذاع فيه جهابذةٌ أعلامٌ، تدريسًا وتعليمًا وتصحيحًا واستدراكًا ونقدًا، وكان من أبرزِ أعلامِ هذا العصْرِ الإمامُ جلال الدّين السّـيوطيّ، إذ اشـتهر بالعلم والتّصـنيف في فنون متعدّدة منذ نعومة أظفاره، وأوصـل مصنفاته الباحث إياد خالد الطّبّاع إلى أربعة وتسعين ومئة وألف مصنَّف[1]، ووُسِم بالاجتهاد في سبعة فنون.

على أنّه لم يخلُ عصـرٌ من العصـور من وجود أقرانٍ بين العلماء، يتناقشـون ويتحاورن في العلوم المختلفة، لتصِل نقاشاتهم ومحاوراتهم إلى الجدال والخصام، فكان في عصر السّيوطيّ – كما ذكر الباحث طاهر سليمان حمودة– معسكران " أحدهما يقوده السّخاويّ (903 هـ)، ومن أنصـاره برهان الدين بن الكَرَكِي (922هـ)، الذي كان إمامًا للسـلطان، والشّـمس الجَوْجَريّ والقَسـطلّاني، وشـمس الدين البَانِي، وتلاميذ هؤلاء الكثيرون وأتباعهم. والمعسـكر الآخر يقوده السّيوطي ومن أنصاره الفخرُ الدِّيَـمِي، والشّيخ أمين الدين الأَقْصَرَائِي، وزين الدين قاسم الحَنفِي، وسـراج الدّين العَبَّادِي، وغيرهم وتلاميذهم الكثيرون. ولبثت الخصـومة بين الفريقين زمنًا طويلًا، بل إنّ هذه الخصـومةَ قد استنفدت أعمار هؤلاء جميعًا، ... وقد تعرض السّـيوطي لهجوم عنيف من قبل خصـومه كما تعرض لكيدهم له لدى أولي الأمر، وقد ترجم له السّـخاويّ ترجمة مظلمة في كتابه الضّوء اللامع، ووجه إليه مجموعة من الاتهامات والانتقادات "[2].

ردّ الإمامُ السّـيوطيّ على كلِّ هؤلاء الأعلام، وخصّ كلّ واحدٍ منهم برسـالة أو أكثرَ، كما أنّ هؤلاءِ الأعلامَ وأنصـارَهم ردّوا عليه أيضًـا، وعلى كلٍّ فإنّه " إنْ يكن السـيوطي قد عانى في حياته من كيد خصـومه الكثيرين له وهجومهم عليه، وانتقادهم له فإنه– في حقيقة الأمر– كان أقوى منهم عريكة، وأشد بأسًا، ولقد كانت قسوة الهجوم عليه كما يتضح في بعض مواضع ترجمة السّخاوي له محاولة للرد على انتقاداته القاسية لخصومه وهجومه عليهم وانتقاصه لهم. ولئن كان قلم السّـيوطي سـيّالًا كثير الإنتاج فلقد وجهه إلى التعبير عن كلّ شـيء يريده، ومن هنا فلقد خصّـص جملة من رسـائله لمهاجمة خصـومه، كما أن رسـائله الأخرى التي لم يخصـصـها لهذه المعارك لم تخل من تنقصهم ومهاجمتهم في أحيان كثيرة"[3].

(1) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية ص312.
(2) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي ص127–128.
(3) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي ص129.

ثمّ بإشارة من الشّيخ عبد القادر الطَّحْطُوحِي إلى أحد القضاة للصّلح بين الفريقين حصل الصلح، واستجاب له السّيوطيّ وألّف فيه رسالةً عنوانُها: "النّجح في الإجابة إلى الصلح"[4].

وكان من خصوم السّيوطي –كما سبق ذكره– الإمام شمسُ الدّين الجوجريّ، وكان يكبر السّيوطي بثمانٍ وعشرين سنةً[5]، فاشتدّ النّقاش والخصام بينهما زمنًا طويلًا، وردّ عليه السّيوطيّ في ستّ عشرة رسالة، فضلًا عن أنّه اختلف معه في مسائل أخرى غير التي ذكرها في كتابه، بيد أنّه لم يؤلِّفْ فيها، قال: " وبقي مسائل أُخر لم أؤلّف فيها، ومن أراد أن يقف على حقيقة الحال ويعرف المصيب فيها من المخطئ، والمحقّ من المبطل، فليراجع هذه الكتب المؤلفة فيها، وينظر ما تضمّنته من التحرير والتحقيق، وهي مدونة في الفتاوى "[6].

ومن بين ما اختلفا فيه إعراب الألفاظ المنصوبة في حديث النبي – صلى الله عليه وسلّم –:" سبحان الله وبحمده عدد خلقه" إلخ، فألف في هذه المسألة رسالة أسماها: رَفْعَ السِّنةِ في نَصْبِ الزّنَةِ، يردّ فيها على اعتراض الجوجري، إذ ذهب إلى أنها منصوبةٌ على الظرفيّة، ونقل بقية الأقوال الواردة في إعرابها المتمثّلة في النّصب على الحال أو المصدر أو نزع الخافض أو غيرها، ورجّح من بينها النّصب على الظرفية، وأنّ الأقوال الأخرى لا يعوّل عليها كما ذكر في خاتمة رسالته[7].

وذكر في مقدمة الرسالة أنه اعترضه معترض على هذا الإعراب ولم يصرّح باسمه، فقال: "سُئِلْتُ قديمًا عن وجه نصب (زِنَةَ عَرْشِهِ) فأجبت بأنه نصب على الظرف، فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألّفتُ في ذلك تأليفًا سميته: رَفْعَ السِّنَةِ فِي نَصْبِ الزّنَةِ"[8].

ولم يصرح السّيوطي باسم هذا المستغرِب، وبحمد الله وتوفيقه وصلتُ إلى أنّ المقصود به هو الإمام شمس الدين الجوجريّ (889هـ) وسيأتي ما يدلّ على هذا.

وفي هذه الرّسالة هجم الجوجريّ على السّيوطي بغير أن يذكر اسمه، بل اكتفى بذكر اسم رسالته: "رفْع السِّنة في نصْبِ الزّنة"، بعد أن أعرب ألفاظ الحديث، كما أنّه نقل فيها أوجه

---

(4) التحدث بنعمة الله ص194.

(5) ولد الجوجريّ سنة 821هـ، أو 822هـ، والسيوطي سنة 849هـ. الضوء اللامع 123/8، والتحدث بنعمة الله ص32.

(6) التّحدث بنعمة الله ص190.

(7) رفع السّنة في نصب الزّنة ص411.

(8) رفع السّنة في نصب الزّنة ص393.

الإعراب، وأبطل ما ذهب إليه السّيوطيّ من أنّها منصوبة على الظرفية، وذهب إلى أنّها صفة لـ (سبحان)، وجوّز أن تكون مفعولًا مطلقًا، ونقل أقوال العلماء في إعرابها، فارتضى بعضها وأبطل بعضها الآخر.

ثمّ انتصر الإمام شمسُ الدين الفارضي للسّيوطي على الجوجري، فوضع مصنّفًا صغيرَ الحجم، لم أقف على من ذكره، يردّ اعتراضات الجوجريّ على السيوطي، وقد حقّقته، ومن خلاله وصلت إلى صاحب هذه الرسالة هو الإمام الجوجري، وهو قيد النّشر.

وبعد فإنّ الغرض من إخراج هذا العمل هو الإسهامُ في إخراج كتب الأسلاف، وإظهار نوع من التّصانيف لم يخل منها عصرٌ، وهي ردودُ بعض العلماء على بعض ومحاوراتهم ونقاشاتهم وهذا ما كان سائدًا في عصر الإمام الجوجريّ الذي انقسم فيه علماء مصر إلى فريقين متضادّين، يناقش بعضهم بعضًا في مجالس العلم حتى يصل النقاش إلى خصام.

وجاء هذا العمل بعد المقدمة الطويلة في قسمين: قسم الدّراسة، وتضمّن ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التّعريف بالمؤلف.

المبحث الثّاني: نسبة الكتاب للجوجريّ، وعنوانه.

المبحث الثّالث: وصف النّسخ الخطّيّة، ومنهج التّحقيق.

ثم القسم الثّاني، وهو لتحقيق المخطوط، والتّعليق عليه.

سائلا الله أن ينفع بهذا العمل، ويكتب له القبول، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأوّل: التعريف بالجوجريّ[9]:

أوّلًا: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه:

هو أبو عبد الله شمس الدّين[10] محمد بن عبد المنعم بن محمد بن مُحَمَّد بن عبد الـمُنعم بن أبي الطَّاهِر إِسْمَاعِيل الجَوْجَرِيّ[11]، ثمَّ القاهريّ الشَّافِعِيّ.

---

(9) لم أتوسّع في ترجمته هنا؛ إذ كفاني محقق شرح الجوجري على شذور الذهب، الدكتور نوّاف بن جزاء الحارثي، ففصّل فيها وتوسّع، وأفدت من هذه الترجمة في هذا الموطن، وترجمة الجوجري في: التحدث بنعمة الله ص183، ونيل الأمل في ذيل الدول 383/7، وبدائع الزهور في وقائع الدهور ص520، والضوء اللامع 123/8، والبدر الطالع 200/2، والأعلام 251/6.

(10) هذا هو المشهور، وجاء في: كشف الظنون 1029/2: كمال الدين.

(11) صحّفه الشوكاني في: البدر الطالع فذكر أنه الجرجري، براءين، قال 200/2: " الجرجري، بجيمين ومهملتين "، وهو تصحيف كما ذكر الزّركلي في هامش ترجمة الجوجري في الأعلام 251/6.

عُرِفَ بين أهل بلده بابن نبيه الدّين، وفي غيرها بالجَوجَريّ، نسبة إلى جَوجَر " بجيمين مفتوحتين، وراء: بليدة بمصر من جهة دمياط "[12].

ثانيًا: مولده، ونشأته، وطلبه العلم:

وُلِد بها سنة إحدى وعشرين وثمانمئة، أو التي بعدها كما ذكر السّخاوي[13]، ثمّ انتقل منها إلى القاهرة صحبةَ جدّه لأبيه بعد موت والده، وهو ابن سبع، فدرس هناك – بعد حفظه القرآن الكريم – علومًا متنوّعة، منها التفسير والحديث ومصطلحه والفقهَ الشّافعيّ وأصوله وعلومَ العربيّة والرياضيات والفرائض على مشايخ عصره، منهم: الشّمس البَدْرَشِي (846هـ)، وأبو العباس ابن المَجْدِي (850هـ)، وابن حجر العَسْقَلانيّ (852هـ)، وأبو القاسم النُّويرِيّ (857هـ)، والقاضي سعد الدين بن الدَّيْرِي (862هـ)، وجلال الدّين المَحَلّي (864هـ)، وعلم الدّين البُلْقِيني (868هـ)، وأبو زكريا المُنَاوِيّ (871هـ)، والشُّمُنّي (872هـ)، والكَافِيجِي (879هـ)، فدرس تسهيل ابن مالك وألفيته، وشرح الجَارَبَرْدِي على الشّافية، وعلم المعاني والبيان، ودرس من كتب الشّافعية الحاوي والبهجة والتنبيه والمنهاج، وقرأ على المحلّيّ شرحه جمع الجوامع في أصول الفقه، وأخذ الكتب السّتّة في الحديث، وشرح نخبة الفكر لابن حجر، والشّفا للقاضي عِياض.

يظهرُ من هذا السّرد لبعض مشايخه والعلوم التي درسها يظهر أنّ الجَوجَريّ ذو علمٍ واسعٍ، ولكثرة معارفه بالعلوم واتّصاله بمشايخ عصره قيل عنه: إنّه " يعرفُ كلَّ شيء في الدّنيا"[14].

وتولّى بعد هذا الإقراءَ والإفتاءَ والتّدريسَ والتأليفَ، والقضاءَ مدّة يسيرة ثم تركه، فالتفّ حوله التلاميذُ، وجاؤوه من الأمصار المختلفة لشهرته بالعلم، وأخذوا عنه العلوم التي برع فيها حتى قيل عنه إنّه " كان عالمًا فاضلًا، بارعًا في العلوم، عارفًا بمذهب الإمام الشّافعيّ "[15]، وقال السّخاوي: " وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد أخرى، وصار بأخَرَة شيخ القاهرة، وقسموا عليه الكتب ... واتسعت حلقته جدًّا، سيما حين تحوّل للمؤيدية ثم جامع الأزهر، وقُصد بالفتاوى"[16].

ومن الأماكن التي درّس فيها: المدرسة المؤيدية، وجامع الأزهر، والمدرسة الخشابية، والمدرسة الشريفية، والمدرسة الظّاهرية القديمة بمصر، ومدرسة أم السّلطان، والمدرسة القطبية،

(12) معجم البلدان 178/2.
(13) الضوء اللامع 123/8.
(14) نقله السخاوي عن العز الحنبلي في الضوء اللامع 125/8.
(15) المختار من بدائع الزهور في وقائع الدهور ص520.
(16) الضوء اللامع 124/8.

وغيرها من الأماكن التي كانت منتشـــرة في وقته، يجتمع حوله الطلبة فينهلون من فيض علومه، كما أنّ الإمام الجوجري " جاور بمكة المكرمة في سنة تسع وستين وثمانمئة، وأقرأ الطلبة هناك، ودرسوا عليه"[17].

ثالثًا: مصنّفاته:

خلّف الجوجريّ مؤلّفاتٍ كثيرةً في علوم متنوّعةٍ، شـــملت الفقه واللغة والأدب والتّراجم وغيرها، وها هو ذا ما تركه:

1-إعراب حديث: سبحان الله، وهو هذا العمل المحقّق.

2-ترجمة الإمام الشّافعيّ، منها نسخة بمكتبة الدولة، ببرلين – ألمانيا، تحت رقم (10011)[18].

3-تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك، لابن النقيب، في الفقه الشافعي[19].

4-خيرُ القِرى في شرح أُمِّ القُرى، (شرح همزيّة البوصيريّ) وهو شرح مطوّل، منها نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، تحت رقم (06025)[20]، وعلى هذا الشرح حاشية لأحمد سلام المالكي، منها نسخة في مكتبة جامعة بنغازي، محفوظة برقم (998)[21].

5-رسالة في الإثبات والنفي في قولنا: لا إله إلا الله، منها نسخة بمكتبه كلية الدراسات الشرقية، بروسيا، تحت رقم (685)[22].

6-رسالة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من عرف ربه فقد عرف نفسه"، منها نسخة بمكتبه كلية الدراسات الشرقية، بروسيا، تحت رقم (685)[23].

7-شرح (إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي) لابن المقري، حققه مجموعة من الطّلاب في رسائل علمية بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية.

8-شرح تائية السبكي، منها نسخة مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، تحت رقم (01835)[24].

---

(17) مقدمة شرح شذور الذهب ص45.

(18) خزانة التراث 516/47.

(19) الضوء اللامع 124/8، وهدية العارفين 212/2.

(20) خزانة التراث 843/9.

(21) فهرس مخطوطات جامعة قاريونس 389/3.

(22) خزانة التراث 669/99.

(23) خزانة التراث 701/99.

(24) خزانة التراث 753/3.

9-شـرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشـام الأنصـاريّ، (الشـرح الكبير)، حققه الدكتور نواف بن جزاء الحارثي، ونشرته الجامعة الإسلامية سنة 1424هـ، وأقيم على هذا الشرح دراسـات، منها بحث بعنوان: اللهجات العربية في كتاب شـرح شـذور الذهب للجوجري، للدكتور محمود خلف السـبهاني، و م.م أمجد عويد الحياني، نشـر في مجلة مداد الآداب، الصـادرة عن كلية الآداب، بالجامعة العراقية، المجلد الأول، العدد الخامس، 2013م، وبحث بعنوان: القراءات القرآنية في كتاب شرح شذور الذهب للجوجري، دراسة نحوية، للدكتور مصطفى وداد محمد، نُشر بمجلة العلوم التربوية والإنسـانية، الصـادرة عن كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسـية، العدد الثامن، 2021م، وثالث بعنوان: اختيارات الجوجَرِيّ النحوية في شـرحِه لشُـذورِ الذَّهَب، جمع ودراسة، للدكتور عبد الحي محمد عبد الحي، نشر بحولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، بجامعة الأزهر، العدد العشرون، الجزء الأول، 2016م.

10-شرح مختصر على همزية البوصيري[25].

11-شرح المنفرجة، لابن النّحوي[26].

12-شفاء الصّدور في حل ألفاظ الشذور، (الشرح الصغير)، حققه الأستاذ الدكتور أيمن السيد أحمد بيومي الجندي، نُشِـر بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، بالعدد السـادس والثلاثين، يونيو 2021م.

13-نظم (القول المفيد في النّيل السّـعيد)، لجلال الدين المحلي، جاء في 120 بيتًا، منه نسـخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، تحت رقم (0427-2ف)[27].

رابعًا: وفاته:

توفي الإمامُ الجوجريُّ يومَ الأربعاءِ، ثاني عشـرَ، من شـهر رجب، سـنة تسـع وثمانين وثمانمائة 889هـ، وعمره سبعٌ وستّون سنةً، وصلّي عليه بالجامع الأزهر[28]، وصُلّي عليه غائبةً بالجامع الأمويّ[29].

(25)هدية العارفين 212/2.

(26) هدية العارفين 212/2.

(27) خزانة التراث 753/22.

(28) الضوء اللامع 126/8.

(29) مفاكهة الخلان ص56.

المبحث الثّاني: نسبة الكتاب للجوجريّ، وعنوانه:

أوّلًا: نسبة الكتاب للجوجريّ:

لم تنصّ المصـــادر التي ترجمت للإمام الجوجريّ أنّ له ردًّا على الإمام السّـــيوطيّ في مسألة نصب ألف حديث: "سبحان الله وبحمده عدد خلقه ..."، بيد أنّه بعد البحث والتفتيش في بطون الكتب والمخطوطات ظهر أنّ صـــاحب هذا الكتاب هو الإمامُ الجوجريّ بدليلٍ قاطعٍ، هو أنّ للإمام محمد شمس الدّين الفارضـيّ رسـالةً صـغيرَةَ الحجمِ ردَّ فيها على الإمام الجَوجَريّ حين تعرّض في هذه الرّسـالة للإمام السّـيوطيّ، فدافع فيها الفارضـيّ عن السّـيوطيّ وانتصـر له، وردّ اعتراضات الجوجريّ على رسالة السّيوطيّ المسمّاة: رفع السّنة في نصب الزنة.

وعنوان رسالة الفارضـي كما ورد في فهرس المجموع: النصـب على الظرفية، على أنّه لم يصـــرّح باســـم الجوجري، لكن ورد في آخر الرســـالة نصّ نفيسٌ، يثبت أنّ صـــاحبَ الردّ على السّيوطيّ هو الإمام الجوجريّ، فقد جاء في آخر رسالة الفارضي قوله: " ...أو يخفى ما وقع لهذا الإمام في أمّ القُرى، حيث اختلفوا في كلمة، وقد عُقِدَ بالحرم مجلس، وتكلّم فيها الحافظ المشـــار إليه بما هو عن أهل المحفل شـامخ الرّتب، أو سـامي الذّرى، فلم ينشـب أن وقع فيه حقّه رئيس المجلس إبراهيم [هو ابن ظهيرة]، فصـنّف الشّـيخ في بقيّة يومه مؤلّفًا فيها، وسمّاه: **مقام إبراهيم**، لا ينشـد في ركب إلا يروي ظمأً، أو يبري أهيم، فاعتذر له كلٌّ، وألقى عصـــاه وندم حيث خالفه وعصاه"[30].

ولـــمّا فتّشت عن مصنف السّيوطي هذا المسمّى: (مقام إبراهيم) وجدتُ الإمام السخاوي يقول حين ترجم للسّـــيوطي: " قد قام عليه الناس كافّة لما ادّعى الاجتهاد، وصـــنّف هو اللفظ الجوهريّ في رد خباط الجوجريّ، والكر في خباط عبد البر، وغضـــب الجبار على ابن الأبار، والقول المجمل في الرد على المهمل، وقبل ذلك **مقام إبراهيم**، أساء فيه الأدب على عالم الحجاز مما يسـتحق التعزير عليها، وبعضـها أفحش من بعض، **ولم أر منها سـوى أوّلها، وهو مشـتمل على ازدراء كثير للجوجريّ** "[31].

فمن خلال هذا النّص ظهر أنّ السّيوطيّ ألف رسالته: (مقام إبراهيم)، يرد فيها على عالم الحجاز في وقته، وعلى الجوجريّ، وهذا دليل على أنّ الذي ردّ على السّيوطيّ واعترض عليه هو الإمام الجوجريّ.

وعالم الحجاز في وقته هو القاضـي إبراهيم بن هبيرة، إذ ولي القضـاء فيها ثلاثين سـنة، قال السّيوطيّ في نظم العقيان: " وَلما جَاوَرت بِمَكَّة المشرفة اتّفقت لي مَعَه قَضِيَّة أوجبت بعض

(30) النصب على الظرفية، لوحة رقم (20/ب) ضمن المجموع.
(31) الضوء اللامع 69/4.

النفور ... ثمَّ مشت الأَعْدَاء، وَاشْتَدَّ الشقاق، بِحَيْثُ خرجت من مَكَّة وَلم أودعهُ... ثمَّ كتبت لَهُ كتابًا بالصفاء"[32] إلخ.

وممّا يُستأنس به في إثبات هذه الرسالة للجوجريّ ما يأتي:

1-ذكر محقّقُ رسالة السّيوطيّ: (رفع السِّنة في نَصْبِ الزِّنَة) أن السيوطي ذكر استغرابه عن إجابته عن السؤال الموجّه إليه في وجه نصب: عدد خلقه، ونقل نصّه ثم قال: " ويحق لنا أن نسأل: مَن الذي استغرب جوابَ السيوطي؟

أقول: قد ذكر السيوطي خصومته مع الشيخ الجَوجريّ، في كتابه: التحدث بنعمة الله قائلاً:

"وكنتُ أستحضرُ له غرائب المنقولات ودقائق الفنون الخفية، معزّوة إلى قائلها من الكتب المشهورة والغريبة؛ حتى يقضي هو والحاضرون العجب من ذلك".

ويستمر كلام السّيوطي عن خصمه: "ويُسألُ عن أشياء غير منقولة، أو النقل فيها عزيز؛ فلا يستحضره، ويجيب من تلقاء نَفْسِهِ، فيخطِئ ثُمَّ يسفِّه على من خالفه ممَّن أتقن المسألة وعرفها وينسبه إلى الخطأ والمجازفة، وهو المخطئ والمجازف !".

ثُمَّ ينتقل السيوطي إلى تعداد المسائل التي خالفه فيها الجوجري قائلاً:

"وها أنا أسوقُ ما وقع فيه الخلاف بيني وبينه من المسائل. وتوقف عند المسألة الخامسة عشرة قائلاً: " إعراب: «سُبْحَانَ الله زِنَةَ عَرْشِهِ»، وَقَد ألفتُ فيها: رفع السنة في نصب الزنة".

فلعل الذي عناه السّيوطي بتصنيفه هو الجوجري، والله أعلم "[33]. انتهى كلام المحقّق.

2-أنّ هذا المخطوط خلا من ذكر اسم صاحبه في المقدمة والخاتمة، ولعلّ الجوجري لم يذكر اسمه؛ ربّما لئلّا يتعرّض له السّيوطي، فقد ورد ما يقرّب هذا الاستئناس في كتاب السيوطي: (التحدث بنعمة الله)، قال: " ولقد جاورت أنا وإياه بمكة المشرّفة في سنة تسع وستين، وسنّي إذ ذاك عشرون سنة، فكنت أجلس أنا وإياه في حاشية المطاف من قبل المغرب بساعة إلى بعد العشاء نتحاور في أنواع العلوم ... وطلبت منه في تلك السنة شرحه الذي ألّفه على الشذور، فامتنع خشية أن أكتب عليه حاشية أو أعترض عليه.

فقلت له: أنت آمن من ذلك، فأرانيه، فأحطت به خبره ورددته إليه، ووفّيت له بما أمنته"[34].

---

(32) ص20.

(33) رفع السنة في نصب الزنة، مقدمة المحقق ص375-376.

(34) ص184-185.

3–وردت في الرسـالة لفظة (نطوّل) في قوله: " لَا نُطَوِّلُ بِذِكْرِهِ "، وهذه اللفظة قليلة الاسـتعمال في كتب العربية بحسب البحث عنها في كثير من كتب التراث، ووجدت الجوجريّ نفسه استعملها في شـرحه على شـذور الذهب، فقد ورد في إحدى نسـخه قوله: " لا نطيل بذكرها"[35]، وأشـار محقق الكتاب إلى أنه في النسخة (أ) وردت (لا نطوّل بذكرها).

وبعد هذا الذي ذكرت من الأدلة – ولا سـيّما الأوّل منها –نصـل إلى أنّ صـاحب هذه الرسالة هو الإمام الجوجريّ.

وأحبّ أن أنبّه هنا البحّاث من سـدنة العربيّة الذين لهم اعتناء بتراث العلماء المخطوط إلى النّظر في المخطوطات مجهولة المؤلف، وقراءتها والتفتيش فيها، لعلّ الواحد يخرج لنا كنزًا كان مدفونًا من كنوز العلماء، أكل الدهر عليه وشـرب، ويكتب له الأجر في إخراجه، وتعريفه للناس، مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذا الأمر يريد صبرًا ومجالدة وكثيرَ بحث.

ثانيًا: عنوانه:

وُضِع في أوّل لوحة من المجموع مخطّطٌ فيه أسماء الرّسائل الموجودة بداخله، وهذا الذي بين أيدينا عُنون بـ: (إعراب حديث: سبحان الله)، وترتيبه الثّامن بحسب المخطّطِ، ولم أقف في كتب التراجم بأنّ للجوجريّ كتابًا بهذا العنوان، فضـلًا عن أنّه لم يرد في أوّل المخطوط ولا في آخره عنوان صريحٌ، كما هو عادة المؤلّفين، إذ في الغالب أن يذكر العنوان في مقدمة المؤلف مع ذكر السّـبب الذي دعاه إلى التأليف، وأنّه قد يرد في آخر المخطوط العنوانُ، وذلك كأن يقول المؤلف: انتهى كتابُ كذا، فضـلًا عن ذكره على غلاف المخطوط. وقد جاء في المقدمة: " وَبَعْدُ: فَإِنَّ كَلِمَاتِ التَّسْـبِيحِ الوَارِدَةَ فِي حَدِيثِ الصَّـحِيحِ قَدْ أُولِعَ جَمَاعَةٌ بِإِعْرَابِهَا، ... فَمِن قَائِلٍ: إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الـمَصْدَرِ ... وَمِن مُدَّعٍ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الـحَالِ، وَأَنَّ مَنِ ادَّعَى سِوَاهُ فَقَدْ أَحَالَ، وَمِنْ خَارِجٍ لَهَا عَنِ القَبِيلَتَيْنِ المَدَرِيَّةِ وَالمَرْوِيَّةِ، حَيْثُ جَعَلَهَا نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَضَعَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْفِي الغَلِيلَ، وَيَنْفِي كُلَّ وَجْدٍ عَلِيلٍ، وَلَمَّا نَظَرْتُ فِي إِعْرَابِ هَذَا الـحَدِيثِ، وَمَا حَدَثَ فِي هَذِهِ الـحَادِثَةِ مِنَ الـحَدِيثِ، وَجَدْتُهَا لَا يُحَاطُ لَهَا عِلْمًا، إِلَّا بَعْدَ تَحْرِيرِهَا مِن اثْنَي عَشَرَ عِلْمًا، وَهِيَ عِلْمُ الـحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالصَّرْفِ وَالنَّحْوِ وَالمَعَانِي وَالبَيَانِ وَالبَدِيعِ وَالقَافِيَةِ [وَ] النَّثْرِ وَعِلْمِ آدَابِ البَحْثِ وَالمَنْطِقِ وَأُصُـولِ الدِّينِ، فَجَعَلْتُهَا مِدَادًا لِهَذَا التَّصْـنِيفِ، وَعِمَادًا يَعْتَمِدُ بِهِ هَذَا التَّرْصِـيفِ، مُسْـتَمِدًّا مِنَ اللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ، إِنَّهُ بِتَحْقِيقِ ذَلِكَ حَقِيقٌ، فَلْنَشْـرعْ فِي المَقْصُـودِ، مُعْتَصِـمِينَ بِذِي الفَيْضِ وَالجُودِ، فَنَقُولُ ".

وعلى كلٍّ فالذي أقترحه أن يُزاد على عنوانه الموجود في فهرس غلاف المجموع، فيكون على النحو الآتي:

---

(35) 794/2.

إعراب حديث: سبحان الله

[اعتراضات محمّد بن عبد المنعم الجَوْجَريّ (889هـ) على الجلال السّيوطيّ (911هـ) في رسالته: رفع السِّنَة في نصْب الزِّنَةِ]

إذ ظهر بعد قراءة الرّسالة أنّ الجَوجَريّ بعد إعرابه الحديثَ شنّ حملة على الإمام السّيوطيّ بغير ذكر اسمه، مكتفيًا باسم رسالته، واصفًا إيّاه بأوصاف لا تليق بأهل العلم، أبعد فيها ما رجحه السّيوطيّ في إعراب الحديث.

هذا وقد يُسمَح بأن يُجتهَد في وضع عنوان مناسبٍ للكتاب إذا لم يكن له عنوانٌ صريحٌ، أو إضافة ما يزيل عنه الإبهام، ويوضح المراد.

المبحث الثّالث: وصف النّسخ الخطّيّة، ومنهج التّحقيق:

أوّلًا: وصف النّسخ الخطّيّة:

لم أقف إلا على نسختين اثنتين من المخطوط، مع كثرة البحث في فهارس مخطوطات المكتبات المنتشرة في مشارق الأرض ومغاربها، وسؤال أصدقائي من أهل العلم، ونظرت كثيرًا في الشبكة العالمية، فلم أجد إلا هاتين النسختين، الآتي بيانهما على النحو الآتي:

النسخة الأولى:

موجودة ضمن مجموعٍ محفوظٍ بمكتبة عارف حكمت تحت رقم 80/88 (8)، تقع في 4 ورقات، ضمن مجموع من (25/ب-28/ب)، في كل صفحة 23سطرًا، مقاس 29في 12سم، وهي نسخة جيّدة عليها بعض التّصحيحات، كتبتْ بمدادٍ أسودَ وأحمرَ[36]، وجعلتها أصلًا، لقلة ما فيها من سقط، مع وجود بعض التّحريفات فيها.

وهذا المجموع كُتب – كما ورد على غلافه – بخط العلامة محمّد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتي المصري، المتوفّى سنة1088هـ، وله فيه رسالة بعنوان: قول الإمام مالك لا أدري، وقد حقّقها الأستاذ محمّد أبو يحيى، من أساتذة كلية الشريعة والقانون بجامعة ابن زهر، بأكادير بالمملكة المغربية، ونشرها في مجلة أريد الدّولية بالمجلد الثاني، العدد الرابع، 2020م.

النّسخة الثّانية:

وهي نسخة موجودة ضمن مجموع أيضًا، حصلت عليها من مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنوّرة، وفق الله القائمين على شؤونها، فقد راسلتم وأجابوا طلبي مشكورين.

(36) هذا بحسب وصف المخطوط في المكتبة، والنسخة التي عندي مصورة عنها بغير ألوان.

وهي بحسب ما في فهرسهم ضمن مجموع برقم (7–8537ف)، وأصلها كما ذكروا مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (80/24)، كُتبت بخط مشرقيّ، تقع في عشر ورقات، في كل صـفحة 23 سـطرًا، مقاسـها: 20× 14 سـم، وهذه الورقات العشـر ليس لهذا المصـنَّف منها إلا خمس، والبقية بعض التعقيبات على كلام المصنف، ثمّ دخل كلام آخر لابن خلكان.

وهذه النسخة رمزت لها بـــالحرف (ب)، فأقول مثلا: سقط من (ب)، أو زيادة من (ب)، وهلم جرّا، وهي نسـخة فيها سـقطٌ كثيرٌ، مع ما فيها من إضـافات مهمة، زدتها في المتن، وبعض ما وقع من تحريفات في نسـخة الأصـل أصـلحته منها، ولم يكن لها خاتمة، كما هو حال نسـخة الأصل.

ثانيًا: منهج التّحقيق:

اعتمـدت في تحقيق هذا المخطوط على المنهج الـذي خطّـه علمـاء هذا الفنّ، وغـايتي الأولى إخراج النّصّ كما أراده صـــاحبه أو بصـــورة أقرب إلى ما أراد، ومما عملته في التّحقيق ومشيت عليه:

1–المقابلة بين النســختين، وإثبات الفروق في الهامش، ووضــع ما زدته من النســخة (ب) بين معقوفتين [ ].

2–ضبط النصّ المحقق ضبطًا كاملًا.

3–تخريج الآيات القرآنية، ووضعها بين قوسين مزهّرين.

4–تخريج الأحاديث الشّريفة.

5–تخريج أقوال العلماء من مظانّها الأصـل، ومن لم أقف على قوله في مصـنّف له فإنني أفتّش عمن نقله وأشير إليه.

6–وضـع ما احتاجه المتنُ من كلمة أو عبارة لإتمام معناه بين معقوفتين مع الإشـارة إلى هذا في الهامش، ولا أفعل هذا إن كانت الزيادة داخل نصّ نقله المصنّف، بل أكتفي بالمعكوفتين.

7–التّعليق على بعض المواطن التي تحتاج بيانًا وإيضاحًا.

8–ترجمة الأعلام.

والله الموفّق

صورة من اللوحة الثالثة من نسخة الأصل

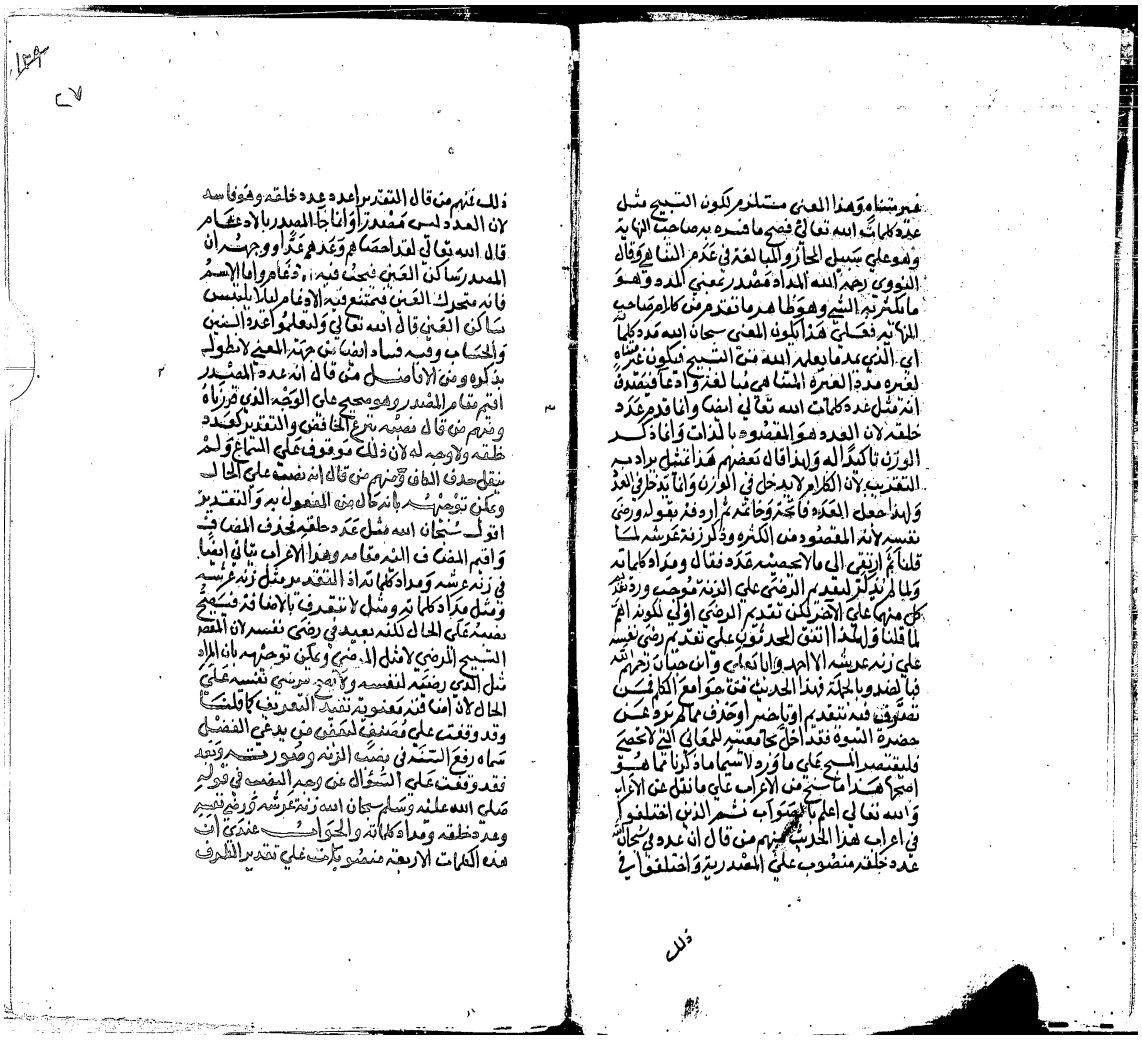

صورة من اللوحة الثانية من النسخة (ب)

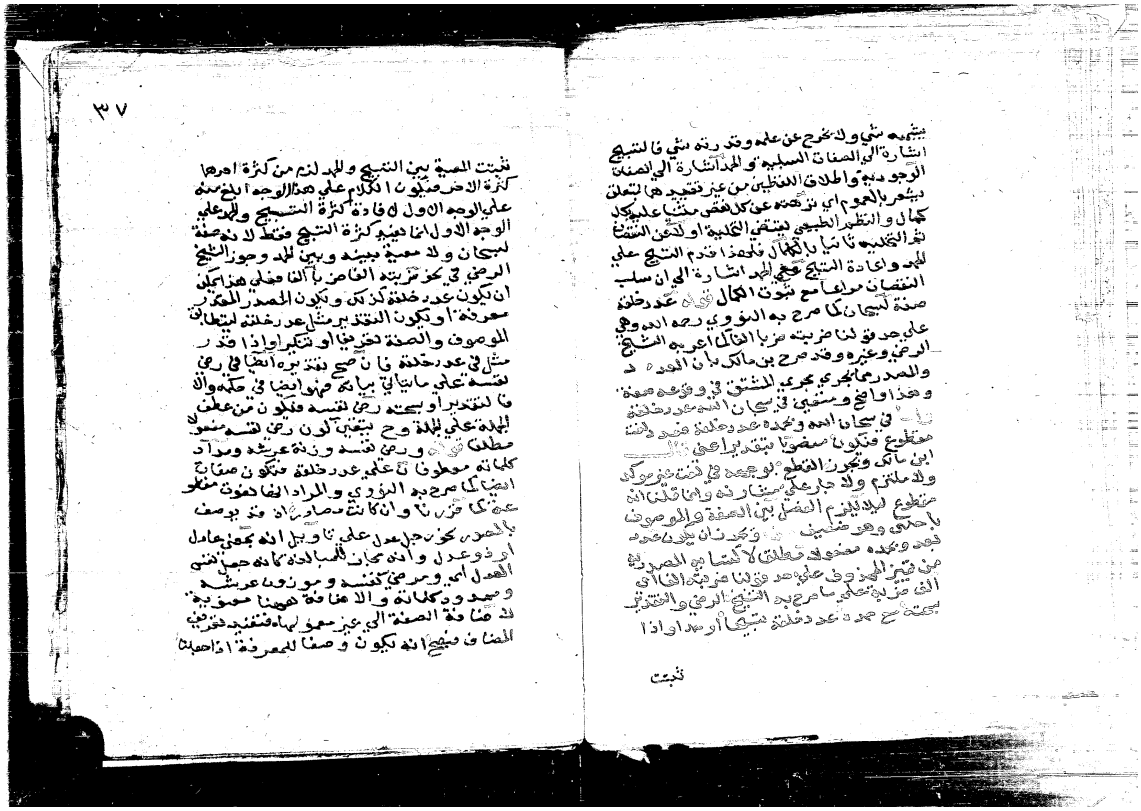

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[37]

حَمْدًا (لِمَنْ عَلَّمَ وَأَنْعَمَ)[38]، وَعَلَّمَ مِنَ التَّسْبِيحِ مَا لَمْ[39] نَعْلَمْ، وَصَلَاةً وَسَلَامًا عَلَى نَبِيٍّ أُوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ[40]، جَهِلَهَا (مَنْ جَهِلَ)[41]، وَعَلِمَهَا مَنْ عَلِمَ.

---

(37) في (ب): (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْفَتَّاحِ).

(38) في (ب): (لربنا على ما أنعم).

(39) في (ب): (ما لم نكن) ومما يؤيدها قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾، النساء:113، ومما يؤيد حذفها قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، العلق:5.

(40) إشارة إلى حديث النبي – صلّى الله عليه وسلم –: " بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ "، صحيح البخاري، كتاب: التعبير، باب: المفاتيح في اليد، حديث رقم (6611)، 2573/6، ومعنى جوامع الكلم كما قال الخطابي شارح البخاري: " قوله: (بعثت بجوامع الكلم)، معناه: إيجاز الكلام في إشباع للمعاني، يقول الكلمة القليلة الحروف، فتنتظم الكثير من المعنى، وتتضمن أنواعًا من الأحكام. وفيه الحض على حسن التفهم، والحث على الاستنباط لاستخراج تلك المعاني، ونبش تلك الدفائن المودعة فيها"، أعلام الحديث 1422/2.

(41) سقط من (ب).

وَبَعْدُ: فَإِنَّ كَلِمَاتِ التَّسْبِيحِ الوَارِدَةَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِ، قَدْ أُولِعَ جَمَاعَةٌ بِإِعْرَابِهَا، لَكَن لَمْ يَدْخُلُوا البُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا[42]، فَـــ "تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا"[43] ، وَلَمْ يَجِئْ وَاحِدٌ بِنَبَا[44]، فَمِن قَائِلٍ[45]: إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى المَصْدَرِ، وَإِنَّ ذَلِكَ أَحَقُّ لَهَا وَأَجْدَرُ، وَمِن زَاعِمٍ أَنَّ نَصْبَهَا بِنَزْعِ الخَافِضِ، وَأَنَّهُ لَا زَادَّ لِذَلِكَ وَلَا مُعَارِضَ، وَمِن مُدَّعٍ[46] أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَأَنَّ مَنِ ادَّعَى سِوَاهُ فَقَدْ أَحَالَ، وَمِنْ خَارِجٍ بِهَا عَنِ الْقَبِيلَتَيْنِ: المَدْرِيَّةِ وَالمَرْوِيَّةِ، حَيْثَ جَعَلَهَا نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[47]، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَضَعَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْفِي الغَلِيلَ، وَيَنْفِي كُلَّ وَجْدٍ عَلِيلٍ، وَلَمَّا نَظَرْتُ فِي إِعْرَابِ هَذَا الحَدِيثِ، وَمَا حَدَثَ فِي هَذِهِ الحَادِثَةِ مِنَ الحَدِيثِ، وَجَدْتُهَا لَا يُحَاطُ لَهَا عِلْمًا، إِلَّا بَعْدَ تَحْرِيرِهَا مِن اِثْنَي عَشَرَ

(42) في (ب): بعد هذا (فمن قائل إنها منصوبة على المصدر)، عبارة مقدمة عن مكانها ومكررة، ستأتي قريبًا.

(43) في مجمع الأمثال 275/1: " ذَهَبُوا أَيْدِي سَبأ، وَتَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبأ، أي تفرقوا تفرقاً لا اجتماع معه"، وقال الزمخشري في المستقصى 70/2–71: " ويروى: أيادي سبا، هكذا بتسكين الياء، وكان القياس أن تنصب إلا أنهم آثروا فيه الخفة بالسكون لا غير، كما في قاليقلى ومعديكرب على مذهب الإضافة والتركيب معاً، وتخفيف همزة سبا، وأصله الهمز ... والمراد بالأيدي الأنفس ... وقيل: الأيدي جمع يد وهي الطريق ... والمعنى ذهبوا في طرقهم وسلكوا مسالكهم "، وقال اليوسي في زهر الأكم 18/3: " أي تفرقوا في كل طريق ووجهة، إما على أنَّ اليد بمعنى الجارحة؛ لأنهم كانوا –إذ كانوا مجتمعين– يدا واحدة، فلما تفرقوا صارت اليد أيادي كثيرة، أو بمعنى النّعمة، أي تفرقوا تفرق نعم سبأ، أو كائنين كنعم أهل سبأ، أو بمعنى الطريق، أي تفرقوا في كل طريق أهل سبأ، حيث تمزقوا، وأيدي سبأ: جعل اسما مركّبًا كمعدي كرب، وسكنت الياء تخفيفًا ".

(44) بتسهيل الهمزة؛ لمراعاة السّجعة؛ إذ الأولى بغير همز كما في نصّ الزمخشريّ في الهامش السّالف.

(45) ممن ذكر هذا الطيبي في: شرح مشكاة المصابيح 1822/6، والقاضي البيضاوي (685هـ) في: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة 63/2، وابن الملك في: شرح مصابيح السنة 120/3، والعيني في: شرح سنن أبي داود 414/5، ثم ذكر أنّ النّصب على نزغ الخافض هو الأظهر، وذكر السيوطي في: رفع السّنة ص395 أن ممن قال بهذا الأشرفي في: شرحه على مصابيح السنة للبغوي، والمظهري في: شرح المصابيح.

(46) لم أقف على من نصّ على أنّ الثلاثة تعرب حالًا، وقد نقل السيوطي في رفع السنة ص398 عن الشيخ أكمل الدين البابرتي في شرح مشارق الأنوار– المسمى تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار– إلى أن لكل واحدة من الثلاثة إعرابًا خاصًّا، وأنّ قوله صلى الله عليه وسلّم: (ورضا نفسه) هي التي تعرب حالًا، كما فهمه السّيوطي من كلامه، وقد فنّد نصب الثلاثة على الحال في ص410 قائلًا: " فإن قلت: بقي وجه إبطال الحال. قلتُ: إذا قُدِّرَ: أسبح، أو أقولُ: سُبْحانَ الله موازناً لعَرْشِهِ، فإنْ جعل حالاً من الفاعل نافى كون (زِنَةَ عَرْشِهِ) وما بعده جاريًا على (سُبْحَانَ) لا عَلى قائِلِهِ، أو مِن المفعول نافى أَنَّ المفعول هنا مطلق، والمعهود مجيء الحالِ من المفعول به ولا يمكن كونه من المضاف إليه كما لا يخفى، ولا يطَّرِدُ التقديرُ بالمشتقّ فِي مِدادَ كَلِمَاتِهِ) – كما هو ظاهر – فبطل الحالُ ".

(47) هو الإمام السّيوطي في رفع السنة ص399–408، وقد ذكر جماعة ممن قالوا بهذا قبله في تراكيب مختلفة، قريبة من هذا الحديث، والنّصب على الظّرفيّة هو الذي تبنّاه السّيوطي ورجّحه ودافع عنه بقوّة.

عِلْمًا، وَهِيَ عِلْمُ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالصَّـرْفِ وَالنَّحْوِ وَاْمَعَانِي وَالبَيَانِ وَالبَدِيعِ وَالقَافِيَةِ[48] [وَإِنْشَـاءِ][49] النَّثْرِ وَعِلْمِ آدَابِ البَحْثِ وَالـمَنْطِقِ وَأُصُولِ الدِّينِ، فَجَعَلْتُهَا مِدَادًا لِهَذَا التَّصْنِيفِ، وَعِمَادًا يَعْتَمِدُ بِهِ هَذَا التَّرْصِـيفُ، مُسْـتَمِدًّا مِنَ اللهِ (تَعَالَى) [50] التَّوْفِيقَ، إِنَّهُ بِتَحْقِيقِ ذَلِكَ حَقِيقٌ، فَلْنَشْـرعْ فِي المَقْصُودِ، مُعْتَصِمِينَ بِذِي الْفَيْضِ وَالْجُودِ، فَنَقُولُ:

حديث التّسبيح وَرَدَ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ[51]، مِنْهَا مَا رَوَى مُسْلِمٌ[52] فِي صَـحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الـمُؤْمِنِينَ – رَضِـيَ اللهُ عَنْهَا –: ["سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ"[53]، وَرَوَى فِي صَـحِيحِهِ أَيْضًـا] [54]:" سُـبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُـبْحَانَ اللهِ رِضَـا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ"[55].

(48) في (ب): (وعلم القافية).

(49) زيادة من (ب).

(50) سقط من (ب).

(51) ورد عند الترمذي في السنن بغير لفظة (وبحمده) وبتكرار الثلاث جمل هكذا: " أَلَا أُعَلِّمُكِ كَلِمَاتٍ تَقُولِينَهَا: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ "، حديث رقم (3555)، 556/5.

(52) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، من أئمّة الحديث وحفاظه المشهورين، له الصحيح، والمسند الكبير، وغيرهما، توفي سنة261هـ. (تذكرة الحفاظ 125/2).

(53) كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: التسبيح أول النهار وعند النوم، حديث رقم (2726)، 2090/4

(54) زيادة من (ب).

(55) ورد في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: التسبيح أول النهار وعند النوم، حديث رقم (2726)، 2091/4. وورد في صحيح ابن حبان بتقديم وتأخير فيه، وروايته: " سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ومداد كلماته، ورضا نفسه، وزنة عرشه "، حديث رقم (832)، 113/3.

الإِعْرَابُ:

سُبْحَانَ اللهِ: مَصْدَرٌ مُضَافٌ[56] إِلَى مَفْعُولِهِ، [25/أ] وَهُوَ[57] مِنَ الـــمَصَادِرِ اللَّازِمَةِ[58] لِلنَّصْبِ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ، الوَاجِبِ حَذْفُ فِعْلِهَا[59]، وَالتَّقْدِيرُ: سَبَّحْتُ اللهَ تَعَالَى تَسْبِيحًا، أَي: نَزَّهْتُهُ تَنْزِيهًا.

قَوْلُهُ: وَبِحَمْدِهِ، أَي: وَسَبَّحْتُهُ بِحَمْدِهِ، فَالوَاوُ لِلعَطْفِ، وَالبَاءُ لِلمُصَاحَبَةِ، وَهِيَ مَعَ مَجْرُورِهَا ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ[60]، مَنْصُوبُ الـمَحَلِّ عَلَى الـحَالِ، أَي: سَبَّحْتُ (اللهَ تَعَالَى)[61] مُتَلَبِّسًا[62] بِحَمْدِهِ، أَي: حَامِدًا لَهُ، أَي: نَزَّهْتُهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، مَعَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ (بِمَا يَلِيقُ بِهِ)[63] كَمَا هُوَ مَعْنَى الـحَمْدِ.

---

(56) هذا هو المشهور وهو أنّ لفظ (سبحان) من المصادر المضافة إلى المفرد، وقد ذهب جماعة إلى أنه يأتي غير مضاف، ويستشهدون بقول الأعشى (ديوانه ص143):

أقول لما جاءَني فَخْرُه ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

وعند الكثيرين أنه حذف المضاف إليه والتقدير: سبحان الله، وهو المشهور والمعروف، وقال الراغب الأصبهاني في المفردات ص393: " قيل: تقديره سبحان علقمة على طريق التّهكّم، فزاد فيه (من) ردّا إلى أصله، وقيل: أراد سبحان الله من أجل علقمة، فحذف المضاف إليه". وردّ عليه البغدادي في: خزانة الأدب 398/3 فقال: " أقول: والوجه الأول ضعيف لغة وصناعة: أما الأول فلأن العرب لا يستعملونه إلا مضافًا إلى الله، ولم يسمع إضافته إلى غيره، وأما صناعة فلأن (مِنْ) لا تزاد في الواجب عند البصريين، و(سبحان) في البيت للتعجب، و(من) داخلة على المتعجب منه، والأصل فيه أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه". وينظر: المرتجل ص291، وشرح الرضي 24!/2، والتذييل والتكميل 130/3، والتصريح 47/1.

(57) في (ب): (وهي)، كلاهما صواب.

(58) على المشهور كما ذكر الشيخ خالد الأزهري في: التصريح على التوضيح 47/1.

(59) الكتاب 322/1.

(60) بفتح القاف لا بكسرها. نصّ عليه الصّبان في: حاشيته على شرح الأشموني 293/1، قال: " واعلم أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو، ومستقرّ، بفتح القاف".

(61) سقط من (ب).

(62) في الأصل: (ملتبسا)، تحريف، صوابه من (ب).

(63) في (ب): (بما لا يليق)، تحريف.

وَاعْلَمْ أَنَّ صِـفَاتِ اللهِ تَعَالَى مِنْهَا وُجُودِيَّةٌ وَسَـلْبِيَّةٌ[64] ، وَالوُجُودِيَّةُ مِنْهَا حَقِيقِيَّةٌ وَإِضَـافِيَّةٌ، فَالحَقِيقِيَّةُ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ سَـبْعَةٌ، وَهِيَ العِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالحَيَاةُ وَالسَّـمْعُ وَالبَصَـرُ وَالإِرَادَةُ وَالكَلَامُ، وَالإِضَافِيَّةُ مَا عَدَاهَا مِنَ الصِّفَاتِ الوُجُودِيَّةِ لِوُجُوبِ الوُجُودِ وَالوَحْدَانِيَّةِ.

وَأَمَّا السَّلْبِيَّةُ فَمِثْلُ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ (بِجِسْمٍ وَلَا عَرَضٍ) [65] وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا مُصَوَّرٍ وَلَا مَحْدُودٍ وَلَا مَعْدُودٍ وَلَا مُتَبَعِّضٍ وَلَا مُتَرَكِّبٍ وَلَا مُتَنَاهٍ وَلَا يُوصَفُ بِالمَاهِيَّةِ وَلَا بِالكَيْفِيَّةِ، وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

فَالتَّسْـبِيحُ إِشَـارَةٌ إِلَى الصِّـفَاتِ السَّـلْبِيَّةِ، وَالحَمْدُ إِشَـارَةٌ إِلَى الصِّـفَاتِ الوُجُودِيَّةِ، وَإِطْلَاقُ اللفْظَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِهِمَا بِمُتَعَلَّقٍ (مِمَّا)[66] يُشْعِرُ بِالعُمُومِ، أَي: نَزَّهْتُهُ عَن كُلِّ نَقْصٍ، مُثْنِيًا عَلَيْهِ بِكُلِّ كَمَالٍ، وَالنَّظْمُ الطَّبِيعِيُّ يَقْتَضِـي التَّخْلِيَةَ أَوَّلًا عَنِ النُّقْصَـانِ، ثُمَّ التَّحْلِيَةَ ثَانِيًا بِالْكَمَالِ، فَلِهَذَا قَدَّمَ التَّسْـبِيحَ عَلَى الحَمْدِ، وَإِعَادَةُ التَّسْـبِيحِ مَعَ الحَمْدِ إِشَـارَةٌ إِلَى أَنَّ سَـلْبَ النُّقْصَـانِ مُرَاعًى مَعَ ثُبُوتِ الكَمَالِ.

قَوْلُهُ: (عَدَدَ خَلْقِهِ)، صِفَةٌ لِـــ (سُبْحَانَ)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ[67] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِنَا: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا أَلْفًا، كَمَا أَعْرَبَهُ الشَّيْخُ الرَّضِـيُّ[68] وَغَيْرُهُ[69] .

---

(64) يقصد بالسلبية "كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به سبحانه"، أو "نفي كل ما يمتنع ألا يوصف به الباري". هداية المريد لجوهرة التوحيد 322/1 مع النظر في الهامش.

(65) في (ب): (بعرض ولا جسم).

(66) سقط من (ب).

(67) أي: إنه منصوب؛ لأنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: أسبّحه تسبيحًا عدد خلقه، ولم أقف على إعراب النووي في: شرح صحيح مسلم، ولا في غيره من الكتب، على أنّه تعرّض لشرح الحديث في: شرح مسلم، ولم يذكر هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف، ولعله واردٌ في نسخة مخطوطة لم يقف عليها محقق شرح مسلم المسمى المنهاج، وينظر تحفة الأحوذي 380/9.

والنووي هو أبو زكريا يحي بن شرف بن مُرِّي الحزامي الحوراني، من أئمة الحديث والفقه الشافعي، له شرح على صحيح مسلم، ومنهاج الطالبين في الفقه، وتهذيب الأسماء واللغات، وغيرها كثير، توفي سنة 676هـ. (تذكرة الحفاظ 174/4، وطبقات الشافعية 395/8).

(68) قاله في شرحه على الكافية 300/1. والرضيّ هو: نجم الدّين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، من أئمة النّحو المعتبرين، قال السيوطي في البغية: "ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته؛ إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين، أو ست، الشك مني، وله شرح على الشافية "، من تصانيفه: شرح كتابي ابن الحاجب: الكافية والشافية، في النحو والصرف، توفي نحو سنة 686هـ، (بغية الوعاة 567/1، والأعلام 86/6).

(69) تحفة الأحوذيّ 380/9.

وَقَدْ صَـرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ[70] (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى) [71] بِأَنَّ [25/ب] العَدَدَ وَالمَصْـدَرَ مِمَّا يَجْرِي مُجْرَى الـمُشْتَقِّ فِي وُقُوعِهِ صِفَةً، وَهَذَا وَاضِحٌ وَمُتَعَيَّنٌ فِي سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَأَمَّا فِي سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، فَعَدَدَ: نَعْتٌ مَقْطُوعٌ، فَيَكُونُ نَصْـبًا بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ – رَضِـي اللهُ عَنْهُ – : "وَيَجُوزُ القَطْعُ بِوَجْهَيْهِ[72] [أَي: بِالرَّفْعِ وَالنَّصْـــبِ] فِي نَعْتٍ غَيْرِ مُؤَكَّدٍ [نَحْوُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[73]]، وَلَا مُلْتَزَمٍ [نَحْوُ: الشِّـعْرَى العَبُورُ]، وَلَا جَارٍ عَلَى مُشَـارٍ بِهِ[74] [نَحْوُ: مَرَرْتِ بِذَلِكَ الرَّجُلِ] "[75]، وَإِنَّـــمَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَقْطُوعٌ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الفَصْـلُ بَيْنَ الصِّـفَةِ وَالمَوْصُـوفِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ[76].

هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَدَدَ) بَعْدَ (وَبِحَمْدِهِ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا؛ لِاكْتِسَـابِهِ المَصْـدَرِيَّةَ مِن تَمْيِيزِهِ المَحْذُوفِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِنَا: ضَـرَبْتُهُ أَلْفًا، أَيْ: أَلْفَ ضَـرْبَةٍ، عَلَى مَا صَـرَّحَ بِهِ الشَّـيْخُ الرَّضِـيُّ[77]، وَالتَّقْدِيرُ: سَبَّحْتُهُ مَعَ حَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ تَسْبِيحًا وَحَمْدًا.

وَإِذَا ثَبَتَتِ المَعِيَّةُ بَيْنَ التَّسْـــبِيحِ وَالحَمْدِ لَزِمَ مِن كَثْرَةِ أَحَدِهِمَا كَثْرَةُ الآخَرِ، فَيَكُونُ الكَلَامُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَبْلَغَ مِنْهُ عَلَى الْوَجْهِ الأَوَّلِ؛ لِإِفَادَتِهِ[78]كَثْرَةَ التَّسْـــبِيحِ، وَالحَمْدُ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ إِنَّمَا يُفِيدُ كَثْرَةَ التَّسْبِيحِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِـ(سُبْحَانَ)، وَلَا مَعِيَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَمْدِ.

وَجَوَّزَ الشَّـيْخُ الرَّضِـيُّ[79] (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى)[80] فِي نَحْوِ: ضَـرَبْتُهُ أَلْفًا، (أَنْ تَكُونَ (أَلْفًا) صِفَةً لِمَصْـدَرٍ مَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: ضَـرَبْتُهُ ضَـرْبًا أَلْفًا) [81]، فَعَلَى هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (عَدَدَ خَلْقِهِ)

---

(70) شرح التسهيل 314/3. وابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شيخ نحاة عصره في اللغة والنّحو والأدب، من تصانيفه: تسهيل الفوائد، وشواهد التّوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، والألفيّة في النّحو، وغيرها، توفي سنة 672هـ. (فوات الوفيات 407/3، وبغية الوعاة 130/1).

(71) سقط من (ب).

(72) في (ب): (بوجهه) مكان (بوجهيه).

(73) النحل:51.

(74) في الأصل: (إليه) مكان (به)، والمثبت من شرح التسهيل 318/3، و(ب).

(75) شرح التّسهيل 318/3.

(76) أمالي ابن الحاجب 382/1، والمقاصد النحوية 317/1، وخزانة الأدب 308/5.

(77) شرح الكافية 300/1.

(78) في (ب): (لإفادة).

(79) شرح الكافية 300/1.

(80) سقط من (ب).

(81) سقط من (ب).

كَذَلِكَ، وَيَكُونَ المَصْدَرُ الـمُقَدَّرُ مَعْرِفَةً، أَوْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مِثْلَ عَدَدِ خَلْقِهِ؛ لِيُطَابِقَ[82] الـمَوْصُوفُ الصِّـفَةَ، تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا، وَإِذَا قُدِّرَ (مِثْلَ) فِي (عَدَدَ خَلْقِهِ) فَإِن صَـحَّ تَقْدِيرُهُ أَيْضًـا فِي (رِضَـا نَفْسِـهِ) عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ، فَهُوَ أَيْضًـا فِي حُكْمِهِ، وَإِلَّا فَالتَّقْدِيرُ: وَسَبَّحْتُهُ رِضَـا نَفْسِهِ، (وَحِينَئِذٍ)[83] فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الجُمْلَةِ عَلَى الجُمْلَةِ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ (رِضَا نَفْسِهِ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ: (وَرِضَـا نَفْسِـهِ، وَزِنَةَ عَرْشِـهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ) مَعْطُوفَاتٌ عَلَى (عَدَدَ [26/أ] خَلْقِهِ)، فَتَكُونُ صِفَاتٍ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ[84] (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى)[85].

وَالـمُرَادُ أَنَّهَا نُعُوتٌ مَقْطُوعَةٌ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مَصَادِرَ؛ إِذْ قَدْ يُوصَفُ بِالمَصْدَرِ[86]، نَحْوُ: رَجُلُ عَدْلٌ، عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُ بِمَعْنَى: عَادِلٍ[87]، أَوْ ذُو عَدْلٍ[88]، أَوْ أَنَّهُ مَجَازٌ لِلمُبَالَغَةِ[89]، كَأَنَّهُ جُعِلَ نَفْسَ العَدْلِ، أَيْ: وَمُرْضَـى نَفْسُـهُ، وَمَوْزُونٌ عَرْشُـهُ، وَمَمْدُودٌ كَلِمَاتُهُ، وَالإِضَـافَةُ هَاهُنَا مَعْنَوِيَّةٌ، كَإِضَـافَةِ الصِّـفَةِ إِلَى غَيْرِ مَعْمُولِهَا، فَتُفِيدُ تَعْرِيفَ الـمُضَـافِ، فَيَصِـحُّ أَن يَكُونَ وَصْـفًا لِلمَعْرِفَةِ، وَإِذَا جَعَلْنَا (عَدَدَ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا كَانَتْ هَذِهِ الكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ فِي حُكْمِهِ؛ إِذِ المـعْنَى: قَدْرًا هُوَ رِضَـا نَفْسِـهِ، أَيْ: مُرضَـى نَفْسُـهُ، أَيْ: قَدْرًا يَرْضَـاهُ، وَقَدْرًا هُوَ وَزْنُ عَرْشِـهِ، وَقَدْرًا هُوَ مِدَادُ

---

(82) في (ب): (ليتطابق).

(83) في الأصل، و(ب): (وح)، وهي اختصار لما أثبته في المتن.

(84) سلف أن ذكرتُ أنني لم أقف على إعراب النووي هذا في: شرحه على صحيح مسلم، مع أنه شرح الحديث، ولا فيما توافر لديّ من كتبه.

(85) سقط من (ب).

(86) وهو شائع كثير، قال الرضي في: شرح الكافية 295/2: " والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل، نحو: رَجُلٌ صَومٌ، وَعَدْلٌ، وقد يكون بمعنى المفعول، نحو: رَجُل رِضًى أي مَرْضِيّ، قال بعضهم هو على حذف المضاف، أي: ذو صَوم، وذو رِضًى، والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل، تجسما منه".

(87) وهذا رأي الكوفيين، فإنّهم يؤولونه بمشتق، قال الفراء في معاني القرآن 38/2: " وقوله: ﴿ جَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾، [يوسف:18]، معناه: مكذوب: والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولًا".

(88) وهذا رأي البصريين، فإنّهم يقدّرون مضافًا محذوفًا. المسائل السفرية ص23.

(89) جمع أبو حيان الأقوال الثلاثة فقال في: التذييل والتكميل 83/4: "وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: أحدها مذهب سيبويه أنّ ذلك على سبيل المبالغة، حيث جعلت الذات نفس المصدر مبالغة، ومذهب الكوفيين أنه محرّف عن أصله، فإذا قلت: (زيد عدل) فمعناه: عادل، ومذهب أبي العبّاس أنّه على حذف مضاف تقديره: ذو عدل".

كَلِمَاتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الــمُقَدَّرَ مُبْهَمٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّمْيِيزِ، وَمُمَيِّزُهُ هَاهُنَا الــمَصْدَرُ، أَعْنِي: تَسْبِيحًا أَوْ حَمْدًا، فَيَكْتَسِبُ[90] المَصْدَرِيَّةَ مِن مُمَيِّزِهِ، فَيَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ.

وَإِنَّـمَا قُلْنَا: إِنَّ (زِنَةَ عَرْشِهِ) بِتَأْوِيلِ مَوْزُونٍ عَرْشُهُ، (دُونَ تَأْوِيلِهِ) [91] بِمُوَازِنٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ مُوَازِنًا[92] لَكَانَ اسْـمُ الفَاعِلِ مُضَـافًا إِلَى مَفْعُولِهِ، فَتَكُونُ إِضَـافَةً لَفْظِيَّةً، فَلَا يَكُونُ مَعْرِفَةً، فَلَا تُوصَفُ بِهِ المَعْرِفَةُ.

وَأَمَّا (مِدَادَ كَلِمَاتِهِ) فَقَالَ فِي النِّهَايَةِ: "سُــبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ، أَيْ: مِثْلَ عَدَدِهَا"[93]، ثُمَّ قَالَ: "وَالــمِدَادُ: مَصْـدَرٌ [كَالــمَدَدِ]، يُقَالُ: مَدَدْتُ الشَّـيْءَ مَدًّا وَمِدَادًا[94]، وَهُوَ مَا يَكْثُرُ بِهِ[95] وَيُزَادُ"[96]. انْتَهَى.

فَقَوْلُهُ: "وَهُوَ" إلخ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلمَادِّ الــمَفْهُومِ مِن مَدَدْتُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ صَاحِبِ الصِّـحَاحِ: " مَدَدْنَا القَوْمَ، أَيْ: صِـرْنَا مَدَدًا لَهُمْ"[97]، فَعَلَى هَذَا، الــمِدَادُ هَاهُنَا مَصْـدَرٌ بِمَعْنَى المَفْعُولِ، أَيْ مَمْدُودٌ كَلِمَاتُهُ [أَيِ: الَّذِي تَمُدُّهُ كَلِمَاتُهُ] [98]، أَيْ: مَعْلُومَاتُهُ، أَيِ: الَّذِي مَدَدُهُ مَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى مِنَ التَّسْبِيحِ، أَيْ: سَبَّحْتُهُ التَّسْبِيحَ الَّذِي لَا انْتِهَاءَ لِمَدَدِهِ؛ لِأَنَّ مَعْلُومَاتِ اللهِ تَعَالَى لَا انْتِهَاءَ لَهَا، فَيَكُونُ التَّسْبِيحُ [26/ب] غَيْرَ مُتَنَاهٍ، وَهَذَا الــمَعْنَى مُسْـتَلْزَمٌ لِكَوْنِ التَّسْبِيحِ مِثْلَ عَدَدِ

(90) في (ب): (فيكتسي).
(91) في (ب): (ولم نؤوله).
(92) في (ب): (موازن عرشه).
(93) النهاية في غريب الحديث والأثر 307/4.
(94)في الأصل: تقديم (مدادا) على (مدّا)، والمثبت من النهاية 307/4، و(ب).
(95) النهاية في غريب الحديث والأثر 307/4، وفي الأصل: (منه) مكان (به)، والمثبت من النهاية 307/4، و(ب).
(96) النهاية في غريب الحديث والأثر 307/4.
(97) مادة (مدد) 538/2. وصاحب الصّحاح هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، عالم باللغة والأدب، وكان خطّاطًا، لا يكاد يفرق بينه وبين خطّ ابن مقلة كما قال السيوطي، من تصانيفه الصحاح، وعروض القافية، سقط قتيلا بعد أن حاول الطيران سنة 393هـ. (إنباه الرواة 229/1، وبغية الوعاة 446/1).
(98) زيادة من (ب).

كَلِمَاتِ اللهِ (تَعَالَى، فَصَحَّ مَا فَسَّرَهُ بِهِ صَاحِبُ النِّهَايَةِ[99] ([100])، وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الـمَجَازِ وَالـمُبَالَغَةِ فِي (عَدَمِ التَّنَاهِي)[101].

وَقَالَ النَّوَوِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ)[102] : "الـــــمِدَادُ: مَصْـــدَرٌ بِمَعْنَى: الْمَدَدِ، وَهُوَ مَا يَكْثُرُ بِهِ الشَّيْءُ"[103]، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ مِن كَلَامِ صَاحِبِ النِّهَايَةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الــمَعْنَى: سُبْحَانَ اللهِ مَدَدَ كَلِمَاتِهِ، أَيِ: الَّذِي يَمُدُّ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ مِنَ التَّسْـــبِيحِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ؛ لِكَوْنِهِ[104] مَدَدًا لِغَيْرِهِ الــمُتَنَاهِي مُبَالَغَةً وَادِّعَاءً، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ مِثْلُ عَدَدِ كَلِمَاتِ اللهِ)تَعَالَى([105] أَيْضًا، وَإِنَّــمَا قَدَّمَ (عَدَدَ خَلْقِهِ)؛ لِأَنَّ الـعَدَدَ هُوَ الـمَقْصُودُ بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ الوَزْنُ تَأْكِيدًا لَهُ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ[106]: هَذَا تَمْثِيلٌ يُرَادُ بِهِ التَّقْرِيبُ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ لَا يَدْخُلُ فِي الوَزْنِ، وَإِنَّـــمَا يَدْخُلُ فِي العَدَدِ، وَلِهَذَا جُعِلَ العَدَدُ فَاتِحَةً وَخَاتِمَةً، ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِقَوْلِهِ: (وَرِضَا نَفْسِهِ)؛ لِأَنَّهُ الـــمَقْصُودُ مِنَ الكَثْرَةِ، وَذُكِرَ (زِنَةَ عَرْشِهِ) لِمَا قُلْنَا، ثُمَّ ارْتَقَى إِلَى مَا لَا يُحْصِيهِ عَدَدٌ فَقَالَ: (وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ)، وَلَمَّا لَمْ يُكُنْ[107] لِتَقْدِيمِ الرِّضَـا عَلَى الزِّنَةِ مُوجِبٌ وَرَدَ تَقْدِيمُ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ، لَكِنَّ تَقْدِيمَ الرِّضَـــا أَوْلَى لِكَوْنِهِ أَهَمَّ، لِمَا قُلْنَا، وَلِهَذَا

(99) النهاية في غريب الحديث والأثر 307/4.
(100) سقط من (ب).
(101) سقط من (ب).
(102) سقط من (ب).
(103) شرح مسلم 68/17 مع تغيير خفيف في العبارة.
(104) في الأصل (لغيره)، تحريف، والمثبت من (ب).
(105) سقط من (ب).
(106) معالم السنن 295/1.
(107) في الأصل: (يذكر)، تحريف، والمثبت من (ب).

اتَّفَقَ الـمُحَدِّثُونَ[108] عَلَى تَقْدِيمِ (رِضَا نَفْسِهِ) عَلَى (زِنَةَ عَرْشِهِ) إِلَّا أَحْمَدَ[109] وَأَبَا يَعْلَى[110] وَابْنَ حِبَّانَ[111] (رَحِمَهُمُ اللهُ)[112] فَبِالضِّدِّ.

وَبِالـجُمْلَةِ فَهَذَا الـحَدِيثُ مِنْ جَوَامِعِ الكَلِمِ، فَمَن تَصَرَّفَ فِيهِ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ أَوْ حَذْفٍ مِمَّا لَمْ يَرِدْ عَنْ حَضْرَةِ النُّبُوَّةِ فَقَدْ أَخَلَّ بِجَامِعِيَّتِهِ لِلمَعَانِي الَّتِي لَا تُحْصَى، فَلْيَقْتَصِرِ الـمُسَبِّحُ عَلَى مَا وَرَدَ، لَا سِيَّمَا مَا ذَكَرْنَا مِمَّا هُوَ أَصَحُّهَا.

هَذَا مَا سَنَحَ مِنَ الإِعْرَابِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الأَعْرَابِ، وَاللهُ (تَعَالَى)[113] أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

ثُمَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِ هَذَا الحَدِيثِ مِنْهُمْ مَن قَالَ: إِنَّ (عَدَدَ) فِي (سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي [27/أ] ذَلِكَ، فمنهم من قال: التّقدير: اعْدُدْ[114] عَدَدَ خَلْقِهِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ العَدَدَ لَيْسَ مَصْدَرًا، وإنّما جَاءَ الـمَصْدَرُ بِالإِدْغَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾[115]، وَوَجْهُهُ أَنَّ الـمَصْدَرَ سَاكِنُ الْعَيْنِ، فَيَجِبُ فِيهِ الإِدْغَامُ، وَأَمَّا الِاسْمُ فَإِنَّهُ مُتَحَرِّكُ العَيْنِ فَيُمْتَنَعُ فِيهِ الإِدْغَامُ؛ لِئَلَّا يَلْتبِسَ [بِـ]ـسَاكِنِ العَيْنِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى:﴿ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ والحِسَابَ﴾[116]، وَفِيهِ فَسَادٌ أَيْضًا مِن جِهَةِ الْمَعْنَى لَا نُطَوِّلُ بِذِكْرِهِ.

---

(108) سلف تخريج الحديث والإشارة إلى خلاف الرواية تقديمًا وتأخيرًا.

(109) المسند، حديث رقم (26758)، 340/44، وورد أيضًا بتقديم (رضا نفسه) برقم (27421)، 410/45.
والإمام أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، وأحد حفاظ الحديث المشهورين، له: المسند، والزهد، وفضائل الصحابة، توفي سنة241هـ. (تذكرة الحفاظ 15/2).

(110) في نسخة مسنده المطبوع برقم (7068)، 5/12=491، ورد بتقديم (زنة عرشه) على (رضا نفسه)، لا كما ذكر المؤلف، وقد يكون المؤلف اطلع على نسخة فيها التقديم الذي ذكره.
وأبو يعلى هو: أحمد بن علي بن المثُنى التميمي الموصلي، من علماء الحديث المشهورين، كان محدّث الموصل، له: المعجم، والمسند الصغير، والمسند الكبير، توفّي بالموصل سنة 307هـ. (تذكرة الحفاظ 199/2، وطبقات الحفاظ ص309).

(111) صحيح ابن حبّان، حديث رقم (832)، 112/3. وابن حبّان هو: أبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، مشارك في العلوم، كان عالِمًا محدثا وفقيهًا ومؤرخًا، من تصانيفه: المسند الصحيح، ومعرفة المجروحين من المحدثين، والثقات، وروضة العقلاء، توفي سنة 354هـ. (تذكرة الحفاظ 89/3، وطبقات الشافعية لابن تقي الدين السبكي 331/3، وشذرات الذهب 285/4).

(112) سقط من (ب).

(113) سقط من (ب).

(114) في (ب) عُد، وكلاهما صواب.

(115) مريم: 99.

(116) الإسراء: 12.

وَمِنَ الأَفَاضِلِ مَن قَالَ: إِنَّ (عَدَدَ) المَصْدَرَ أُقِيمَ مُقَامَ المَصْدَرِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ، وَمِنْهُمْ مَن قَالَ: نَصْبُهُ بِنَزْعِ الخَافِضِ[117]، وَالتَّقْدِيرُ: كَعَدَدِ خَلْقِهِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَمْ يُنقَلْ حَذْفُ الكَافِ[118]، وَمِنْهُمْ مَن قَالَ: إِنَّهُ نُصِبَ عَلَى الحَالِ، وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ المَفْعُولِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقُولُ سُبْحَانَ اللهِ مِثْلَ عَدَدِ خَلْقِهِ، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ.

وَهَذَا الإِعْرَابُ يَتَأَتَّى أَيْضًا فِي (زِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ) إِذِ التَّقْدِيرُ: مِثْلَ زِنَةِ عَرْشِهِ، وَمِثْلَ مِدَادِ كَلِمَاتِهِ، وَمِثْلُ لَا تَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ[119]، فَيَصِحّ نَصْبُهُ عَلَى الحَالِ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ فِي (رِضَا نَفْسِهِ)؛ لِأَنَّ المَقْصَدَ التَّسْبِيحُ المَرْضِيُّ لَا مِثْلَ الْمَرْضِيِّ، وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ المُرَادَ مِثْلُ الَّذِي رَضِيَهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَصِحُّ مَرْضِيٌّ نَفْسِهِ عَلَى الحَالِ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ مَعْنَوِيَّةٌ، تُفِيدُ التَّعْرِيفَ كَمَا قُلْنَا.

---

(117) قال العيني في: شرح سنن أبي داود 414/5 بعد ذكر أنها منصوبة على المصدرية: " ويجوز أن يكون النصب بنزع الخافض، وهو الظاهر "، وكذا ذكر الملا القاري في: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 1595/4، ثم نقل رأي السيوطي في أنّها منصوبة على الظرف.

(118) أوّل الأخفش والفراء بعض الآيات القرآنية التي حذفت فيها الكاف، ونصب الاسم بعدها على نزع الخافض، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ (يونس:11)، نقل هذا النحاس ثم ردّه، قال في إعراب القرآن 247/2: " استعجالهم على قول الأخفش والفراء بمعنى: كاستعجالهم ثم حذف الكاف ونصب، قال الفراء: كما تقول: ضربت زيدًا ضربك، أي: كضربك، فأمّا مذهب الخليل وسيبويه – وهو الحقّ – فإنّ التقدير فيه: ولو يعجّل الله للناس الشرّ تعجيلًا مثل استعجالهم بالخير، ثم حذف تعجيلًا، وأقام صفته مقامه، ثم حذف صفته، وأقام المضاف إليه مقامه، مثل ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾، (يوسف:82)، وحكى سيبويه: زَيْدٌ شُرْبَ الإِبِلِ، ولو جاز ما قال الأخفش والفراء لجاز: زيد الأسدَ، أي: كالأسد، فهذا بيّن جدًّا". وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسانُ بِالشَّرِّ دُعاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾، (الإسراء:11)، ذهب الفراء إلى أن (دعاءه) منصوب بنزع الخافض وهو الكاف، قال النحاس في إعراب القرآن 418/2: " وقال الفراء [معاني القرآن118/2]: المعنى: كدعائه. قال أبو جعفر: وليس حذف الكاف مما يوجب نصبًا ولا غيره ولا اختلاف بين النحويين أنه يقال: عمرو كالأسد، فإن حذفت الكاف قلت: عمرو الأسد، وحقيقة القول في الآية أن التقدير: يدعو الإنسان بالشرّ دعاءً مثل دعائه بالخير، ثم أقيمت الصفة مقام الموصوف والمضاف إليه مقام المضاف ".

(119) وذلك لتوغُّلها في الإبهام. التذييل والتكميل 160/7، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية 258/1.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى مُصَنَّفٍ لِبَعْضِ مَن يَدَّعِي الفَضْلَ، سَمَّاهُ:

رَفْعَ السِّنَةِ فِي نَصْبِ الزِّنَةِ

وَصُورَتُهُ: "وَبَعْدُ: فَقَدْ (وَقَفْتُ عَلَى السُّؤَالِ) [120] عَن وَجْهِ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سُبْحَانَ اللهِ [وَبِحَمْدِهِ] زِنَةَ عَرْشِهِ، ورِضَا نَفْسِهِ، وَعَدَدَ خَلْقِهِ، ومِدَادَ كَلِمَاتِهِ".

وَالـــــجَوَابُ عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ الأَرْبَعَةَ مَنْصُـــوبَاتٌ عَلَى تَقْدِيرِ الظَّرْفِ، [27/ب] وَالتَّقْدِيرُ: قَدْرَ زِنَةِ عَرْشِهَ، وَكَذَا البَوَاقِي، فَلَمَّا حُذِفَ الظَّرْفُ قَامَ الـــمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فِي إِعْرَابِهِ، فَهَذَا الإِعْرَابُ هُوَ المُتَّجِهُ وَاالمُطَّرِدُ السَّالِمُ مِنَ الانْتِقَاضِ "[121]، انْتَهَى.

وَأَقُولُ: هَذَا الإِعْرَابُ لَا يَكَادُ يَخْفَى فَسَـادُهُ عَلَى بَلِيدٍ، فَضْـلًا عَن لَبِيبٍ، وَلَا تَكَادُ تَقُومُ لَهُ شُـبْهَةٌ فَضْـلًا عَنْ حُجَّةٍ، فَقَدْ أَطْبَقَ أَئِمَّةُ النَّحْوِ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ إِمَّا زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ، وَلَا شَـكَّ وَلَا رَيْبَ وَلَا مِرْيَةَ وَلَا شُبْهَةَ وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ قَدْرَ الْعَدَدِ وَقَدْرَ الرِّضَا وَقَدْرَ الزِّنَةِ وَقَدْرَ المِدَادِ لَا يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْهَا لِلزَّمَانِ وَلَا لِلمَكَانِ، وَهَذَا شَيْءٌ بَيِّنٌ وَاضِحٌ [ظَاهِرٌ] [122]، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الـحَرِيرِيِّ [123] (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، حَيْثُ قَالَ) [124]:

[وَ]الظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ *** يَجْرِي عَلَى الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ [125]
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي *** فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاكْتَفِ

عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ (قَدْرَ) [126] مَعَ الزِّنَةِ وَالعَدَدِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَصْـــلًا؛ إِذْ كُلٌّ مِنْهُمَا مِقْدَارٌ خَاصٌّ، فَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ المُقَدَّرَ ظَرْفٌ لَكَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا ظَرْفًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ لِلأَعَمِّ يَثْبُتُ لِلأَخَصِّ.

---

(120) في (ب): (كثر السؤال).

(121) رفع السنة في نصب الزنة ص394 مع تصرف خفيف.

(122) زيادة من: (ب).

(123) هو أبو محمّد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، والحريري عمل إلى لبس الحرير أو بيعه، من أئمة الأدب واللغة، من تصانيفه: المقامات، وملحة الإعراب وشرحها، ودرة الغواص في أوهام الخواص، وديوان شعر، توفّي بالبصرة سنة 516هـ. (معجم الأدباء 2202/5، وإنباه الرواة 23/3، وبغية الوعاة 257/1).

(124) سقط من (ب).

(125) البيتان من الرجز، وهما من منظومته المسماة ملحة الإعراب ص21، وفي الأوّل: (يجري مع) مكان (يجري على).

(126) في (ب): (قد)، تحريف.

ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْرِي مَا وَجْهُ تَصَرُّفِهِ فِي الحَدِيثِ بِحَذْفِ[127] لَفْظَةِ (وَبِحَمْدِهِ)، وَتَقْدِيمِ[128] (زِنَةَ عَرْشِـــهِ) عَلَى (عَدَدَ خَلْقِهِ)، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَفْظَ (وَبِحَمْدِهِ) خَفِيَ عَلَيْهِ إِعْرَابُهُ فَحَذَفَهُ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي الحَدِيثِ الآخَرِ.

وَبِالجُمْلَةِ فَكَانَ الصَّوَابُ عَدَمَ تَعَرُّضِهِ لِهَذَا الإِعْرَابِ، وَالالْتِجَاءَ إِلَى مَنْ يَفْتَحُ لَهُ مُغْلَقَ هَذَا البَابِ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ فِي إِبْطَالِ النَّصْبِ عَلَى الـــمَصْدَرِيَّةِ: "لَا يَكُونُ مَصْدَرًا لِلتَّسْبِيحِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ"[129]، (غَيْرُ وَاضِحٍ)[130] لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ اكْتَسَبَ[131] المَصْدَرِيَّةَ مِنَ التَّمْيِيزِ.

وَقَوْلُهُ فِي إِبْطَالِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ: أَعُدُّهُ عَدَدَ خَلْقِهِ: " لَيْسَ الـــمُرَادُ إِنْشَاءَ عَدَدِ التَّسْبِيحِ، بل الـــمُرَادُ: إِنْشَاءُ قَوْلِ التَّسْبِيحِ"[132] قَوْلًا عَدَدَ خَلْقِهِ، لَا يَصْلُحُ لِلمُرَادِ؛ إِذْ لِلمُعَلِّلِ أَنْ يَقُولَ: (لِمَنْ ادَّعَى: لَيْسَ هَذَا مُرَادِي)[133]، وَلَا اسْـتَلْزَمَهُ كَلَامِي حَتَّى [28/أ] تُلْزِمَنِي بِهِ، وَإِنَّمَا لَزِمَنِي إِنْشَـاءُ تَسْبِيحٍ أَعُدُّهُ عَدَدَ خَلْقِهِ.

وَقَوْلُهُ: "ثُمَّ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي رِضَا نَفْسِهِ"[134]، غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى هَذَا الـــمُعْرِبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْرَبَ سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَلَمْ يَلْتَزِمْ إِعْرَابَ مَا عَدَاهُ.

وَقَوْلُهُ: "ثُمَّ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي مِدَادَ كَلِمَاتِهِ"[135] غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ (سُبْحَانَ اللهِ) يُمَدُّ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ، عَلَى البِنَاءِ لِلفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ، وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ.

---

(127) لم تحذف من المطبوع ص396، ومحقق رفع السنة وضع نسخًا من المخطوط، ومما وضعه موجود فيه (وبحمده)، وكذلك هي مثبتة في: الحاوي للفتاوي 343/2، ولعله يقصد أن السّيوطيّ حذفها قبل نصّ السؤال، والحديث بحذف (وبحمده) رواية الإمام مسلم، كما سلف التخرج من قبل.

(128) هذا خلاف في الرواية كما سيصرّح هو نفسه، وليس تصرّفًا من السيوطي رحمه الله!

(129) رفع السنة في نصب الزّنة ص396.

(130) سقط من (ب).

(131) في (ب): (اكتسى).

(132) رفع السّنة في نصب الزّنة ص396، وفيه (وزن) مكان (عدد).

(133) في (ب): (لم أدع هذا المراد).

(134) رفع السّنة في نصب الزّنة ص396.

(135) رفع السّنة في نصب الزّنة ص396.

وَقَوْلُهُ فِي إِبْطَالِ النَّصْبِ عَلَى الوَصْفِيَّةِ[136]: "لَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ لَيْسَ نَفْسَ الزِّنَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ تَسْبِيحًا مِثْلَ زِنَةِ عَرْشِهِ "[137]، يُبْطِلُهُ مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ المَصْدَرَ يُوصَفُ مَجَازًا أَوْ بِتَأْوِيلٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ: مِثْلٍ، (فِي)[138] كَوْنِهِ وَصْفًا.

وَقَوْلُهُ فِي إِبْطَالِ كَوْنِهِ حَالًا وَكَوْنِهِ حَالًا مِنَ المَفْعُولِ: "يُنَافِرُهُ أَنَّ المَفْعُولَ هُنَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَالمَعْهُودُ مَجِيءُ الحَالِ مِنَ المَفْعُولِ بِهِ"[139]، [لَا يَخْفَى دَفْعُهُ بِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ المَفْعُولِ بِهِ][140].

فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مَعْرِفَةِ الحَالِ، وَإِنْ كَانَ لِلمُنَاقَشَةِ فِيهِ أَيْضًا مُحَالٌ، فَمَن نَظَرَ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ مِمَّن ظَنَّ، وَ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[141] أَنَّهُ مِمَّا يَنبَغِي أَن يَتَعَرَّفَ، وَجَدَهُ كَصَرِيرِ بَابٍ، أَوْ طَنِينِ ذُبَابٍ[142]، وَمَنِ اسْتَكْشَفَهُ انْكَشَفَ لَهُ عَنْ حَالِ سَرَابٍ، وَأَمَّا مَن كَانَ تَابِعًا لِكُلِّ نَاهِقٍ، وَمُسْتَحْسِنًا لِصَوْتِ كُلِّ نَاهِقٍ، إِمَّا جَهْلًا مُرَكَّبًا، أَوْ عِنَادًا أَوْ تَعَصُّبًا، لَا يَبْتَغُونَ لِلقَوْلِ دَلِيلًا، وَلَا يَهْتَدُونَ مِنْهُ لِأَقْوَمَ قِيلًا،﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[143]فَأُولَئِكَ لَا مَطْمَعَ فِي عِلَاجِهِمْ إِلَّا بِالإِعْرَاضِ عَن مِنْهَاجِهِمْ، فَمَن طَمَعَ فِي صُحْبَةِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، أَوْ أَن تَكُونَ وُجُوهُهُمْ إِلَيْهِ صَارِفَةً فَلَيْسَ بِطَامِعٍ فِي (تَحْصِيلِ)[144] فَضِيلَةٍ، بَلْ جَالَبَ إِلَى نَفْسِهِ كُلَّ رَذِيلَةٍ، فَلْيَعْتَبِرْ ذَلِكَ الطَّالِبُ وَالمَطْلُوبُ، وَلْيَتَدَبَّرْهُ الصَّاحِبُ وَالمَصْحُوبُ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّ "مَنْ صَنَّفَ فَقَدِ اسْتُهْدِفَ"[145] [28/ب] وَأَنَّ التَّصْنِيفَ يُسْبَرُ بِهِ عَوَرُ العَقْلِ، وَيُتَعَرَّفُ وَتُتَبَيَّنُ بِهِ قِيمَةُ المَرْءِ وَتُعْرَفُ، لَكِنْ بَعْدَ أَن يُرْصَدَ

---

(136) في الأصل(الظرفية)، تحريف، والمثبت من (ب).

(137) رفع السّنة في نصب الزّنة ص409 مع زيادة خفيفة.

(138) سقط من (ب).

(139) رفع السنة في نصب الزنة ص410، وفيه (نافى) مكان (ينافره)، وذكر أنه في الحاوي للفتاوي 347/2: (نافره).

(140) زيادة من (ب).

(141) الحجرات:12.

(142) في (ب): (رباب)، تحريف. جاء في: غرر الخصائص 834/2: " وقالوا: فلان يفزع من صرير باب، وطنين ذباب".

(143) الفرقان:44.

(144) سقط من (ب).

(145) نسب ابنُ رشيق في العمدة 114/1 هذه المقولة للجاحظ، قال: " وقال الجاحظ: من صنع شعرًا، أو وضع كتابًا، فقد استهدف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف ".

لِلاسْـتِعْرَاضِ، وَيُنَادَى عَلَيْهِ فِي سُـوقِ الاعْتِرَاضِ، لِيَعْلَمَ أَسَـلِمَ أَمْ لَمْ يَسْـلَمْ مِنَ الانْتِقَاضِ، أَمَّا مَن قَصَّرَ تَصْنِيفَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى مَن يَثِقُ مِنْهُ بِحَبْسِهِ، فَأَنَّى يَكْشِفُ لِلمُسْتَبْصِرِ عَن لَبْسِهِ.

هَذَا مَا وَضُحَ مِنْ هَذَا الـــمُصَنَّفِ، وَصَدَحَ طَائِرُهُ بِحَالِ مَن صَنَّفَ، وَهَذَا مَا سَمَحَتْ بِهِ الـــقَرِيحَةُ الـــجَامِدَةُ، وَالفِطْنَةُ الخَامِدَةُ، مِمَّا اسْـتَنْتَجَتْهُ بَنَاتُ الأَفْكَارِ، وَافْتَرَعَ مِنْهُ مِنَ الأَبْكَارِ، فَلْيَعْتَبِرْهُمَا جَهَابِذَةُ النَّقْدِ، وَمَن يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِي الحَلَ وَالعَقْدِ، لِيَظْهَرَ كَيْفَ يَتَفَاضَـلُ الإِنْشَـاءُ، ﴿وَأَنَّ الفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾[146].

(وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَآبُ، وَالحَمْدُ لِلهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مَن لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا)[147].

***

(146) الحديد:29.

(147) سقط من (ب).

مصادر الدّراسة والتّحقيق

1. **إعراب** القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (338هـ)، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة، بيروت، ط2، 1405، 1985هـ.
2. **أعلام** الحديث (شرح صحيح البخاري)، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (388هـ)، تح: محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ/1988م.
3. **الأعلام**، لخير الدين الزركلي الدّمشقي (1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002 م.
4. **أمالي** ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (646هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان، 1409هـ/1989م.
5. **الإمام** الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، لإياد خالد الطباع، دار القلم، دمشق، ط1، 1417هـ/1996م.
6. **إنباه** الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (624هـ)، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2، 1466هـ/ 2005م.
7. **البدر** الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (1250هـ)، دار المعرفة – بيروت، بغير تاريخ.
8. **بغية** الوعاة عن طبقات اللغويين والنحاة، لجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ/ 1979م.
9. **التحدث** بنعمة الله، لجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، تح: إليزابث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة، مصر، 1972هـ.
10. **تحفة** الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (685هـ)، تح: لجنة مختصة، بإشراف: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، 1433هـ/2012م.
11. **تذكرة** الحفاظ (طبقات الحفاظ)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
12. **التّذييل** والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ الغرناطيّ (745هـ)، تح: حسن هنداوي، من 1إلى 13، دار القلم، دمشق، ثم دار كنوز إشبيليا، الرياض، 1998م إلى 2016م.
13. **التصريح** بمضمون التصريح، لخالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، دار الفكر، بيروت، بغير تاريخ.
14. **جلال** الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1410هـ/1989م.
15. **حاشية** الصّبان أبي العرفان محمد بن علي (1206هـ) على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
16. **خزانة** الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ/ 1997م.
17. **خزانة** التراث (فهرس مخطوطات)، أصدره قام مركز الملك فيصل، نشرة إلكترونية.
18. **ديوان** الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1950م.
19. **رفع** السنة في نصب الزنة، لجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، تح: يوسف بن خلف

العيساوي، مجلة الحكمة، المدينة المنورة، العدد:35، 1425هـ/2004م.
20. **زهر** الأكم في الأمثال والحكم، لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي (1102هـ)، تح: محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 1401هـ/1981م.
21. **شذرات** الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (1089هـ)، تح: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط1، 1406 هـ/1986م.
22. **شرح** التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأنصاري (672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ / 1990م.
23. **شرح** الرّضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (688هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
24. **شرح** سنن أبي داود، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (855هـ)، تح: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1420هـ/1999م.
25. **شرح** شذور الذهب، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (889هـ)، تح:نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1424هـ.
26. **شرح** الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1417هـ/1997م.
27. **شرح** مصابيح السنة للإمام البغوي، لمحمَّد بن عبدِ اللطيف الرّوميّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بابن المَلَك (854هـ)، تح: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، ط1، 1433هـ/2012م.
28. **الصحاح**، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
29. **صحيح** البخاري = الجامع الصّحيح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
30. **صحيح** ابن حِبَّان (أبي حاتم الدارمي 354هـ)، بترتيب ابن بَلْبَان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (739هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م.
31. **صحيح** مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بغير تاريخ.
32. **الضوء** اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ)، دار مكتبة الحياة – بغير تاريخ.
33. **طبقات** الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (771هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1383هـ/1964م.
34. **عُقود** الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أَحمد، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (911هـ)، تح:

سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بيروت، 1414هـ/1994م.
35. **العمدة** في محاسن الشعر وأدبه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (456هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ/1981م.
36. غرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة، لأبي إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم الوطواط (718هـ)، تح: محمد عبد الله قاسم، دار القلم، دمشق، ط1، 1439هـ/2018م.
37. **فهرس** مخطوطات جامعة قاريونس، لفرج ميلاد شمبش، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي–ليبيا، 2001م.
38. فوات الوفيات، لصلاح الدين محمد بن شاكر الكتبي، (764هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، ج1: 1973م، والأجزاء: 2، 3، 4 سنة1974م.
39. **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (180هـ). تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1427هـ/2006م.
40. **كشف** الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المشهور باسم حاجي خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1378هـ/1947م.
41. **مجمع** الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميداني (518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، 1424هـ/2003م.
42. **المختار** من بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، مطابع الشعب، 1960هـ.
43. **المرتجل**، شرح جمل عبد القاهر، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (567هـ)، تح: أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط1، 1432هـ/2012م.
44. **مرقاة** المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن علي بن سلطان محمد الملا الهروي القاري (1014هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
45. **المسائل** السفرية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (761هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
46. **المستقصى** في الأمثال، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تح: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ/2011م.
47. **مسند** الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م.
48. **معالم** السنن، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (388هـ)، المطبعة العلمية – حلب، ط1، 1351هـ/1932 م.
49. **معاني** القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (210هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1431هـ/ 2010م.
50. **معاني** القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، ج1، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجار، ج2، تح: محمد علي النجار، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية، ج3، تح: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت، بغير تاريخ.
51. **معجم** الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ)، تح:

إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.
52. **معجم** البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ)، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م.
53. **المعجم**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى التميمي الموصلي (307هـ)، تح: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد، ط1، 1407هـ.
54. **مفاكهة** الخلان في حوادث الزمان، لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (953هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
55. **المفردات** في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني (502هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية– دمشق، وبيروت، ط1، 1412هـ.
56. **المقاصد** النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (855هـ)، تح: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبد العزيز محمّد فاخر، دار السلام، القاهرة – ط1، 1431هـ/2010م.
57. **ملحة** الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (516هـ)، دار السلام – القاهرة– ط1، 2005م.
58. **النّصب** على الظرفية، لشمس الدين محمد الفارضي الحنبلي كان حيا سنة (980هـ)، نسخة مخطوطة، محفوظة بمكتبة عارف حكمت، ضمن مجموع رقم 80/88 (6).
59. **نظم** العقيان في أعيان الأعيان، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تح: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت، بغير تاريخ.
60. **النهاية** في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (606هـ)، تح: الطاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م.
61. **نيل** الأمل في ذيل الدول، لزين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء الملطيّ (920هـ)، تح: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2002م.
62. **هداية** المريد لجوهرة التوحيد، لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي (1041هـ)، تح: مروان حسين البجاوي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1430هـ/2009م.
63. **هدية** العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمّد البغدادي (1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، إستانبول 1951م، أعادت طبعه بالأوفست دارُ إحياء التراث العربي بيروت، بغير تاريخ.